الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتعديل حكومي يشمل خمسة وزراء

عبد الكريم للتجارة الداخلية - قدور للنفط - جوخدار للصناعة - المنجد للشؤون الاجتماعية - بوسته جي وزير دولة

الوزير محسن عبد الكريم

الوزير فراس حسن قدور

الوزير عبد القادر جوخدار

الوزير لؤي عماد الدين المنجد

الوزير أحمد محمد بوسته جي

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم ٩١ لعام ٢٠٢٣ القاضي بتعديل حكومي يشمل خمسة وزراء، وينص المرسوم على تسمية الدكتور فراس حسن قدور وزيراً للنفط والثروة المعدنية، ومحسن عبد الكريم علي وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، والدكتور عبد القادر جوخدار وزيراً للصناعة، ولؤي عماد الدين المنجد وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، وأحمد بوسته جي وزير دولة، وأنهى المرسوم تسمية المهندس محمد فايز البرشة وزيراً للدولة.

نبذة عن الوزراء

التجارة الداخلية وحماية المستهلك

محسن عبد الكريم هو من مواليد – كفردبيل – اللاذقية عام ١٩٦٨ يحمل إجازة في الحقوق من جامعة دمشق عام ٢٠٠٤، وقد شغل منصب مدير عام المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمران) منذ عام ٢٠١٤ حتى تاريخه، وشغل سابقاً منصب مدير عام المؤسسة الاستهلاكية من عام ٢٠٠٧ لعام ٢٠١٢، ومدير فرع المؤسسة الاجتماعية العسكرية في بانياس بمحافظة طرطوس من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ ومدير فرع الحلبوني بدمشق من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١، ومدير مديرية المواد لدى مؤسسة عمران منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧، كما كان مستشاراً لدى رئاسة مجلس الوزراء منذ عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وعين عضواً في مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عام ٢٠١٥، وهو متزوج.

النفط

الدكتور فراس حسن قدور من مواليد ريف دمشق عام ١٩٦٢، حاصل على شهادة الدكتوراه في هندسة الميكانيك اختصاص تكنولوجيا بناء الآلات.

شغل العديد من المناصب وهي: منصب مدير عام الشركة السورية للنفط حتى تاريخه.

رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة الفرات للنفط عام ٢٠١٥، رئيس مجلس إدارة شركة دير الزور للنفط عام ٢٠٠٨، مدير الدعم الفني لشركة الفرات للنفط عام ٢٠٠٤، كما كان قد شغل منصب معاون مدير الشؤون الفنية للشركة السورية للنفط عام ٢٠٠٢.

الصناعة

الدكتور عبد القادر جوخدار من مواليد حلب ١٩٦٨، تخرج في جامعة حلب كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية، حاصل على الدكتوراه بأنظمة التحكم الذكية جامعة أبردين الكلية الملكية للهندسة الإلكترونية بريطانيا عام ١٩٩٩، وشغل منصب عميد كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية جامعة حلب ٢٠١٩– ٢٠٢٠، ونائب عميد كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية للشؤون العلمية جامعة حلب ٢٠١٥– ٢٠١٩. ورئيس قسم هندسة الميكاترونيكس ٢٠٠٩–٢٠١٣.

الشؤون الاجتماعية والعمل

شغل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي عماد الدين المنجد منصب مستشار لرئاسة مجلس الوزراء ودراسات اللجنة الاقتصادية، وهو خبير في فريق تقييم الخطة الخمسية العاشرة وإعداد الخطة الخمسية الحادية عشرة، وعضو بالمجلس الاستشاري في وزارة النقل ومؤسس إدارة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، وعضو في لجنة دراسة قانون الشراكة ما بين القطاع العام والخاص (PPP)، وعضو لجنة قانون إعادة تنظيم القطاع العام الصناعي، وعضو مؤسس لمرصد التنافسية السوري.

إضافة إلى ما سبق، كان عضو لجنة إعادة هيكلة الدعم للمشتقات النفطية وحوامل الطاقة وأثرها على القطاعات الاقتصادية، وعضو فريق مشروع تسهيل التجارة عبر دول المشرق (لبنان– الأردن– العراق– سورية)، ومستشاراً رئيسياً متعاقداً مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية.

وكان المنجد مستشار المجلس الاستشاري برئاسة الوزراء، ومستشاراً لوزارة التعليم العالي، ومستشاراً لدى الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وهو مؤسس اتحاد المصدرين السوري، ومستشاراً لاتحاد الجمعيات الخيرية بدمشق. متزوج ولديه ثلاثة أولاد.

وزير دولة

وزير الدولة أحمد محمد بوسته جي، عضو مجلس الشعب من مواليد مدينة إدلب، خريج كلية الحقوق جامعة دمشق، عين محامي دولة لدى وزارة العدل مدة عشر سنوات، وعمل محامياً لدى نقابة المحامين فرع إدلب، وعضواً لمجلس فرع نقابة المحامين في إدلب، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الموحد وعضو المكتب السياسي فيه.

انتُخب عضواً لمجلس محافظة إدلب لأكثر من دورة، ثم عضواً لمجلس الشعب. متزوج ولديه ثلاثة أبناء وبنت.

مقارنة برمضان الماضي.. الأسعار ارتفعت أكثر من ١٠٠ بالمئة

أكريم لـ«الوطن»: الزيت في لبنان بعشرة آلاف وفي سورية بـ٢٠ ألف ليرة

نتمنى أن يكون تواصل الوزير الجديد مع غرفة التجارة أفضل من ذي قبل

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أسعار معظم المواد ارتفعت خلال شهر رمضان الحالي بنسبة تجاوزت ١٠٠ بالمئة مقارنة بأسعارها خلال شهر رمضان من العام الماضي، مشيراً إلى أن العامل الرئيس في ارتفاعها هو سعر الصرف الذي شهد العديد من حالات الارتفاع خلال العام الماضي، إضافة إلى مشاكل وتعقيدات المنصة التي أثرت على الأسعار لذا يجب العمل على إلغائها بشكل كامل وسريع، لافتاً إلى أنه تم استثناء بعض المواد التي تعتبر ثانوية من الاستيراد عبر المنصة لكن لم يتم استثناء المواد الأساسية والضرورية.

وأوضح أن معظم المواد متوفرة خلال شهر رمضان الحالي لكن المشكلة أن الأسعار لا تناسب دخل المواطن وهناك فجوة كبيرة بينها وبين دخله.

وأكد أن هناك ارتفاعاً غير منطقي بسعر مادة الزيت النباتي في السوق حيث تجاوز سعر الليتر الواحد ١٨ ألف ليرة في حين أنه يباع في لبنان بسعر ١٠ آلاف ليرة الأمر الذي أدى إلى ازدياد حالات التهريب مؤخراً من لبنان إلى سورية نتيجة لفارق السعر الكبير وهذا الأمر ينعكس بالفائدة على التاجر اللبناني وليس على التاجر السوري، مشدداً على ضرورة السماح باستيراد مادة الزيت النباتي لكل من يرغب من التجار وعدم حصرها بأشخاص محددين واستثناء المادة من الاستيراد عبر المنصة من أجل التسريع باستيرادها.

وأشار إلى أنه من المفترض أن يكون التدخل الإيجابي من المؤسسة السورية للتجارة يشمل بعض المواد الأساسية والضرورية للمواطن التي هناك مشكلة بتوافرها وبأسعارها وألا يشمل كل المواد، مضيفاً: من غير المنطقي أن تأخذ دور ومكانة التجار وتمارس كل أعمالهم كما تفعل اليوم.

وتمنى أكريم في ختام حديثه أن يكون تواصل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي تم تعيينه أمس مع غرفة التجارة أقوى من الوزير السابق وأن يعمل على وضع خطة كاملة متكاملة لتكثيف التعاون مع غرفة التجارة وأن تتضمن هذه الخطة انفتاحاً تجارياً من أجل استعادة التجار لمكانتهم الطبيعية وتطوير التجارة وإقامة مشاريع تجارية جديدة والعمل على استقطاب التجار، إضافة إلى العمل على إلغاء عقوبة السجن بحق التاجر وضبط المخالفات والعمل على قمعها بشكل أكبر.

ولفت إلى أن تعيين الوزير الجديد جاء في توقيت تشهد فيه سورية حالة انفتاح اقتصادي مع السعودية ودول الجوار لذا يجب العمل على أن تعيد دمشق ألقها التجاري قريباً.

.. وتراجع في حركة الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٥٠ بالمئة مقارنة مع رمضان الماضي

عبد الهادي شباط

كشف عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن معظم المخازين من المواد الغذائية متوفرة وتغطي حاجة السوق المحلية وأن حركة الطلب على المواد الغذائية سجلت تراجعاً كبيراً مقارنة مع الأيام الأولى من شهر رمضان الماضي، مقدراً نسبة التراجع في الطلب بأكثر من ٥٠ بالمئة ومرجحاً أن يكون سبب ذلك تراجع القدرة الشرائية لدى معظم المستهلكين وأن هامش الأرباح في المواد الغذائية يختلف حسب المادة لكنه يبدأ عند ٣ بالمئة بينما يرتفع هامش الأرباح لدى باعة المفرق لأكثر من ١٠ بالمئة ويتباين هذا الهامش ويرتفع بين بائع أو سوق أو منطقة وأخرى ومثال على ذلك يرتفع هذا الهامش في المولات التي تتوافر فيها خدمات أكثر وبالتالي ترتفع النفقات وحيث قد تصل هوامش الأرباح لـ١٧–١٨ بالمئة.

وعن عدم السماح للمستورد بتنفيذ إجازة استيراد ثانية للصنف المستورد نفسه حتى يتم إغلاق وإنهاء الإجازة الأولى بين أن هذا الإجراء مطبق وتمت دراسته وبحثه مع وزارة الاقتصاد لإنهاء العمل به لكن لم تتم الموافقة على ذلك.

وكانت وزارة التجارة الداخلية قد أعلنت مع بداية شهر رمضان عن خطة عمل خاصة لحماية المستهلك في هذا الشهر، عبر توزيع مراكز المدن إلى قطاعات وتوزيع مهام دوائر حماية المستهلك على هذه القطاعات وتكثيف حضور عناصر حماية المستهلك في السوق وسحب العينات وسبر الأسعار وأن هناك الكثير من الضبوط التي يتم تنظيمها يومياً على التوازي لزيادة عدد الشكاوى التي تتلقاها الوزارة خاصة عبر المنصة المخصصة لذلك.

.. ومئات ضبوط الغش خلال أسبوع من رمضان

حبزه لـ«الوطن»: الغش في رمضان مخيف والباعة حفظوا عناصر التموين

جلنار العلي

بيّن أمين سر جمعية حماية المستهلك في دمشق عبد الرزاق حبزه في تصريح لـ«الوطن» أن أكثر الأمور التي لحظها عناصر الجمعية أثناء جولاتهم الرقابية على الأسعار هي الارتفاعات المتصاعدة في الأسواق بدءاً من اليوم الأول من شهر رمضان وحتى اليوم السابع منه، حيث وصلت هذه الارتفاعات إلى ١٥ بالمئة عما كانت عليه قبل شهر رمضان، إضافة إلى انتشار البسطات الجديدة التي يبيع أصحابها المواد المكشوفة من معروك وخبز الصائم والعصائر غير معروفة المنشأ والمعبأة بأكياس نايلون وتحتوي على نسب كبيرة من المصبغات واللحوم الحمراء والبيضاء المعدة مسبقاً، والأسماك الفاسدة.

وفي السياق، وصف حبزه عمليات الغش خلال شهر رمضان بالمخيفة، في ظل استغلال الباعة اضطرار الناس للشراء تحت ضغط اشتهاء أنواع معينة من الطعام خلال شهر رمضان، وتدفي القدرة الشرائية وبالتالي التوجه نحو أنواع الأطعمة التي تباع بأسعار قليلة لكونها تحتوي على نسب كبيرة من المواد المغشوشة، لذا يلجأ الباعة إلى بيع المواد المخزنة بشكل سابق حتى وإن كانت سيئة المواصفات، مستغلين بذلك أن المشتري لا يستطيع تذوق الطعام قبل الشراء بسبب الصيام.

وحاول حبزه الإحاطة بحالات الغش التي تم رصدها خلال الجولات، منها القلي بزيت مجهول المصدر ومستعمل مرات متعددة لدرجة أنه أصبح أسود اللون، إضافة إلى رصد الكثير من العمال الذين يعملون بأدنى شروط النظافة، مشيراً إلى أن هذه المخالفات رصدت بكثرة في سوق باب سريجة وبعض الأسواق في الحارات الشعبية وركن الدين والمزة وعلى مواقف السرافيس.

وتابع: «كما ضبطنا الكثير من حشوات المعروك (المعفّنة) التي يخرج منها الدود، والمنتهية الصلاحية، إضافة إلى كميات كبيرة من الأسماك التالفة واللحوم التي تشوى في الطرقات، كما لمسنا وجود بعض أنواع الأجبان رخيصة السعر كالجبنة المثلثة التي تباع بأسعار مخفضة عن سعرها الحقيقي بـ١٥ ألف ليرة ليتبين فيما بعد أنها مغشوشة، إضافة إلى الأجبان المطبوخة التي تباع بالكيلو ونصف الكيلو غير معروفة الماركة»، لافتاً إلى أنه تم تنظيم مئات الضبوط في العاصمة دمشق وأغلبها بسبب الغش ومخالفة الشروط الصحية وفساد الأغذية.

ومن جهة أخرى، أشار حبزه إلى أن الجمعية تحاول في جولاتها الابتعاد عن عناصر الرقابة التموينية، مبرراً ذلك بأن نظرة الجمعية أكثر صدقاً لذا ستكون النتيجة أدق، لافتاً إلى أن الباعة حفظوا عناصر التموين وأصبحوا يخفون مخالفاتهم أو يغلقون محالهم عند علمهم بوجودهم في السوق، أما عناصر الجمعية فهم غير معروفين بالأسواق على أنهم مراقبون تموينيون، لأنهم لا يطلبون الهويات أو السجل التجاري من الباعة وإنما يجولون كمواطنين عاديين ويرصدون المخالفات بالخفاء ويشترون مواد مشكوكاً بمطابقتها للمواصفات الصحية في بعض الأحيان، ليقوموا فيما بعد بتنظيم مشاهداتهم بكتب رسمية ليتم إرسالها إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

مهنة جديدة أفرزتها «المنصة».. وسطاء يحصلون على ٣٠ بالمئة مقابل تمويل إجازات الاستيراد

احتجاز بضائع مستوردة على خلفية تحقيقات أمانة جمارك اللاذقية

عبد الهادي شباط

بعد فتح ملفات التحقيق في أمانة جمارك اللاذقية، يبدو أن عدداً من التجار والمستوردين وجدوا أنفسهم في (ورطة) لجهة الحجز على بضائعهم في الأمانة لكونه تم توريد هذه البضائع بأسماء بعض المخلصين الجمركيين الذين طالتهم التحقيقات ومنهم من ثبت تورطه وتم الحجز على مستورداته وفق الإجراءات التي تم اتخاذها.

«الوطن» توسعت في الحديث مع عدد من أعضاء غرف التجارة والمستوردين واتضح أن هناك مهنة جديدة أوجدها عدم رغبة بعض المستوردين في التعامل مع منصة تمويل المستوردات وإجراءاتها بشكل مباشر فلجأ المستورد إلى التعامل مع وسيط يقوم بتمويل إجازة استيراده مقابل حصوله على نسبة من قيمة الإجازة (أجور)، وبين أحد أعضاء غرفة تجارة دمشق أن هذه النسبة بدأت في البداية عند حدود ٥ بالمئة لكنها سرعان ما ارتفعت وقد تتجاوز مؤخراً ٣٠ بالمئة حيث يقوم الوسيط بتمويل إجازة الاستيراد لدى المنصة مقابل حصوله على عمولة متفق عليها مع المستورد الأساسي يتحمل الوسيط لقاء ذلك عامل المخاطرة من تبدلات سعر الصرف وتبعاته وأثره المالي على قيم تسديد إجازة الاستيراد، في حين يرى المستورد أنه بذلك يستطيع أن يحدد كلفه ونفقاته ويبني عليها حسابات كما يخفف عنه حجم التمويل حيث غالباً ما يقوم المستورد بدفع قيم إجازة الاستيراد مرتين الأولى للجهة التي يتعامل معها (جهة المنشأ) وذلك لضمان سرعة تنفيذ توريد البضاعة في حين لا بد من تسديد ودفع قيم الإجازة لدى المنصة وهو الإجراء الطبيعي لأي مستورد أن يسدد قيمة الإجازة بالليرة السورية.

وجزء مما حدث في أمانة جمارك اللاذقية كان في هذا الإطار حيث تم توافق بين المستورد والمخلص الجمركي بأن يقوم المستورد بتسديد قيمة الإجازة لدى المنصة لكن بعض المخلصين اختار طرقاً أكثر تجاوزاً وهو تزوير الإيصالات المالية (الإشعارات) البنكية التي تظهر تسديده للمنصة وتسمح له بتخليص وإدخال البضائع لدى الأمانة الجمركية.

كما بين أن هناك بعض المستوردين يقومون بالاستيراد بأسماء وهمية مثل الاستيراد باسم المخلص الجمركي وأن هذه الظاهرة ليست جديدة وهي غير صحيحة وأن سببها هو صعوبة الإجراءات لتخليص البضائع، إضافة لرغبة بعض التجار والمستوردين وتفضيلهم عدم ورود أسمائهم في الدوائر المالية الأمر الذي يدفع بهم للاستيراد باسم الغير (إجازات استيراد بأسماء مستوردين غير حقيقيين)، إضافة إلى أن بعض التجار يتقصدون التعامل مع بعض المخلصين المشبوهين الذين لديهم تعاملات غير سليمة في تخليص البضائع لأن أجورهم أرخص لكن في الكثير من الحالات يتم اكتشاف التزوير وتتم ملاحقة التاجر المستورد ويتم تغريمه بأضعاف المبالغ التي كانت تتوجب عليه لو أدخل بضائعه وصرح عنها ببيانات جمركية حقيقية وخالية من التزوير أو التلاعب في حين يتعرض بعض التجار للغبن ويتم التلاعب ببياناتهم الجمركية من المخلص من دون أن يكون لهم علم أو دراية في معظم الحالات.